



الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي (تقييم الواقع واستشراف التوجهات المستقبلية)

منال بنت مزيد العتيبي
طالبة دراسات عليا، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية

المخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية، وتحديد الصعوبات التي تواجه تحسين الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية، الكشف عن التوجهات المستقبلية التي تحسن الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم اختيار عينة تكونت من (47) قائداً، من العاملين في إدارات الوقف الجامعي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن موافقة عينة الدراسة على واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية جاءت بدرجة (متوسطة)، وأن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة (عالية) على وجود صعوبات تواجه تحسين الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية.

الكلمات المفتاحية: الوقف التعليمي، تمويل التعليم، تقييم الواقع، استشراف المستقبل.



Educational Endowments as an Alternative and Sustainable Source of Funding for Higher Education (Assessing the Current Situation and Envisioning Future Trends)

Manal Bint Mazid Al-Otaibi

Graduate Student, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia

ABSTRACT

This study aimed to identify the reality of educational endowments as a sustainable source of funding for undergraduate students in Saudi universities, and the difficulties hindering their improvement as a sustainable source of funding for postgraduate studies in Saudi universities. It also sought to discover emerging trends that advance educational endowments as a sustainable source of funding for postgraduate students in Saudi universities. To achieve this, the study employed a descriptive methodology, utilizing learning as a data monitoring tool. A sample of 47 primary respondents, all working in endowment administration, was selected. The results indicated that the study's graph depicts the current state of educational endowments as a secondary and sustainable source of funding for undergraduate students in Saudi universities at a moderate level. Furthermore, the study found that the percentage of respondents from Saudi universities who were accepted by the study was high, indicating the existence of numerous challenges in the use of educational endowments as a secondary and sustainable source of funding for higher education in Saudi Arabia.

Keywords: Educational endowment, education funding, current assessment, future prospects.



المقدمة

نتيجة إلى الظروف الاقتصادية الراهنة التي تعاني منها العديد من الجامعات العربية والمحلية وأمام التحديات المعاصرة التي تواجهها، ومواكبة التطورات المتسارعة في مجال التعليم العالي، وزيادة الطلب على التعليم، وظهور مجتمع المعرفة والعولمة، ومع ضرورة تأدية الجامعات لوظائفها الأساسية من تعليم وبحث علمي وخدمة للمجتمع ظهرت العديد من المحاولات لدراسة بدائل متعددة لتمويل التعليم الجامعي، والتي من بينها الوقف التعليمي، وتسويق البحث العلمي، للتقليل من الاعتماد على المصدر الوحيد لتمويل الجامعات؛ المتمثل بالدعم الحكومي الذي تعتمد عليه أغلبية الجامعات المحلية والعربية.

ويعد تمويل التعليم من أهم العوامل المؤثرة في نجاح الجامعات، وفي تطوير خدماتها التي تقدمها للمستفيدين منها، وتحقيق أهدافها، فتوفير الموارد المالية، وتنوع مصادره سواء كانت مصادر حكومية أو ذاتية أو مصادر خاصة كالرسوم التي تفرض على طلبة الجامعة؛ يخفف العبء على الحكومة السعودية التي تتحمل تمويل الجامعات وما تقوم به من أنشطة متعددة (الشويبر، 2021).

ولمواجهة تحديات تمويل التعليم العالي على الجامعات السعودية تبني سياسات تمويلية تهدف إلى تخفيف العبء الملقى على الحكومة في تمويل التعليم العالي، من خلال تبني أساليب تمويل بديلة خارج الموازنة الحكومية، وبعيدا عن إنشاء الجامعات الأهلية، فالتمويل الجيد يعكس جودة التعليم، وعلى الجامعات تبني آليات التمويل الذاتي عن طريق الاستثمار الأمثل في الموارد البشرية والمرافق والتجهيزات للمؤسسات التعليمية، والبحث العلمي، وتعزيز الوقف التعليمي، هذا إلى جانب قيامها بأدوارها الأساسية بهدف تحقيق موارد مالية إضافية يمكن استخدامها في تمويل أنشطتها التعليمية (عز الدين، 2020).

ونتيجة لزيادة حجم الإنفاق الكبير على الجامعات السعودية، جاءت موافقة المقام السامي على نظام الجامعات الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/27) بتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ؛ بمنح ثلاث جامعات سعودية الاستقلالية المنضبطة، وهي: جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، حيث يهدف النظام إلى تنظيم شؤون الجامعات السعودية وتعريفها كمؤسسات عامة غير ربحية، وبشكل يحقق استقلاليتها إدارياً ومالياً وأكاديمياً، وفق السياسة العامة التي تقرها الدولة، وذلك من خلال إنشاء عدة مجالس بالجامعات لتحقيق الحوكمة فيها، وإنشاء مجلس لشؤون الجامعات، بعضوية عدد من الجهات الحكومية، وممثلين من القطاع الخاص؛ للإسهام في تحقيق الحوكمة للنظام (مجلس شؤون الجامعات، 2020).

وتؤدي الأوقاف دوراً هاماً في تمويل التعليم والبحث العلمي في الجامعات، فهو سبيل من سبل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي السعودية تعتبر تجربة جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن من أبرز الأوقاف التعليمية، حيث بلغت قيمة أوقاف جامعة الملك سعود ملياراً وستمائة وخمسين مليون ريال سعودي، وارتفعت لتبلغ أصول المرحلة الأولى 3 مليارات ريال سعودي، كما وصلت أوقاف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن 3 مليارات ونصف، كما أن هناك أوقافاً خاصة بجامعة الملك عبد العزيز والجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (الخليوي وآخرون، 2021).

ولا تقتصر أهمية الوقف فقط على المسائل الدينية والعلمية المختصة بالدين الإسلامي فقط، وإنما أصبحت تصنف في كثير من دول العالم الداعم الأساسي والخاص لكثير من المؤسسات التعليمية، وبذلك نجد أن هذا الأسلوب سيساعد من تخفيف العبء على المصدر الوحيد لتمويل التعليم، وهو التمويل الحكومي الذي بات يشكل عائقاً وثقلاً كبيراً على ميزانيات الدول، وبالتالي أصبح الوقف التعليمي ذو أهمية عظيمة في حياة الأفراد والمجتمعات (الفايز، 2023).

من خلال ما سبق يتضح أن الجامعات تعتبر المحرك الرئيس في المجتمعات المتقدمة، وقدرتها على التغيير والتطوير من خلال قيادة توجهات المجتمع سواء كانت مؤسسات أو أفراد، وذلك بما لديها من إمكانيات مادية وبشرية، وخبرات عملية وبحثية، لذا جاءت هذه الدراسة لكي تبحث في واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي وتحديد الصعوبات التي تواجهه.

مشكلة الدراسة

تعد قضية تمويل الجامعات من بين أهم القضايا التي ينشغل بها صناع القرار في كل دول العالم، لا فرق بين دولة نامية أو متقدمة، لأنه إذا أريد للتعليم العالي النجاح فلا بد من دعمه بالمال الكافي والمستمر، باعتباره من أهم



أنواع الاستثمار، ولوجود العديد من التحديات التي تواجه دعم الجامعات وتمويلها في الوقت الحالي، ترتب عليها القيام بمحاولات جادة للبحث عن بدائل لتمويل مالي، والتي من أهمها تسويق البحث العلمي (نصير والإبراهيم، 2018).

ويتضح حجم الأنفاق الكبير على التعليم من خلال الدعم الكبير الذي تقدمه الدولة حيث أكد وزير التعليم الدكتور حمد بن محمد آل الشيخ، الدعم الذي يحظى به قطاع التعليم في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي العهد الأمير محمد بن سلمان، حيث يبلغ حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في ميزانية 2022 (194) مليار ريال، وهو ما يمثل (19%) من إجمالي المصروفات الحكومية (الحضرمي وآخرون، 2022، 170).

ويشير الماجد (2018) إلى ضرورة اهتمام الجامعات بالبحث عن بدائل مناسبة لتمويل التعليم فيها من خلال ما تقوم به وتتخذ من إجراءات للحصول على موارد دخل أخرى غير الحكومية واستخدامها في تغطية مصروفاتها وتطوير برامجها والتحسين من إنتاج البحوث العلمية، فالبحث عن موارد مالية خارج نظام الموازنة الحكومية يعد من العوامل الأساسية التي تعمل الجامعات على توفيره عن طريق أنشطتها المختلفة، ويكون للجامعات حق التصرف في هذه الموارد المالية بما يخدم مصلحة الجامعات، دون التقيد بقواعد الصرف المحددة بقانون الموازنة الحكومية.

وتواجه الجامعات السعودية في هذا العصر تحديات متزايدة، نتيجة للتغيرات السريعة، والتطورات الهائلة التي تشهدها بيئتها الداخلية والخارجية، ولمواجهة تلك التحديات يجب على الجامعات تبني سياسات وأساليب الاستدامة المالية بهدف تخفيف العبء الملقى على الحكومات في تمويل الجامعات من خلال تبني أساليب تمويل بديلة خارج الميزانية الحكومية، وبعيداً عن إنشاء الجامعات الخاصة، فالتمويل الجيد يعكس جودة التعليم وعلى الجامعات تبني آليات التمويل الذاتي عن طريق الاستثمار الأمثل في الموارد البشرية والمرافق والتجهيزات للمؤسسات التعليمية، والبحث العلمي، هذا إلى جانب قيامها بأدوارها الأساسية بهدف تحقيق موارد مالية مستدامة يمكن استخدامها في تمويل التعليم (عز الدين، 2020).

وعلى الرغم من أهمية إيجاد بدائل لتمويل التعليم في الجامعات السعودية، إلا أن العديد من الدراسات توصلت إلى وجود ضعف في إيجاد بدائل لتمويل التعليم في الجامعات السعودية، والتي من بينها دراسة الثبيتي (3013) التي توصلت إلى ضرورة أن تعتمد الجامعات الحكومية السعودية على مصادر تمويل غير حكومية من أجل مساندة التمويل الحكومي، وتأتي من أهم جوانب التمويل، العائد المالي المتوقع من البحث العلمي وتقديم الاستشارات. كما توصلت دراسة العريفي (2017) أن الاستقلال المالي في الجامعات السعودية منخفضاً، وتوصلت دراسة باجودة (2020) إلى أهمية الاستفادة من ممتلكات الجامعة لتتبع مصادر تمويل التعليم في الجامعات المستقلة، وأما دراسة الأحمري (2020) فقد وجدت معوقات بدرجة عالية تحد من استقلال الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030 وضعف قدرتها على التمويل الذاتي، بينما توصلت دراسة الغامدي (2020) إلى أن واقع تسويق الخدمات البحثية في الجامعات الأهلية بمدينة الرياض جاء بدرجة موافقة متوسطة، بينما توصلت دراسة الفايز (2023) إلى عدم جود خطط استراتيجية لعمدادات البحث العلمي في بعض الجامعات السعودية تحدد من خلالها التوجهات المستقبلية تجاه تسويق البحث العلمي كمصدر لتمويل التعليم.

ولأهمية إيجاد بدائل لتمويل التعليم في الجامعات السعودية ذاتياً، وتحسين واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي، جاءت هذه الدراسة والتي يمكن صياغة مشكلتها بالسؤال الرئيس التالي: ما واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية؟

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية؟
- ما الصعوبات التي تواجه تحسين الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية؟
- ما التوجهات المستقبلية التي تحسن الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية؟

**أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية.
- تحديد الصعوبات التي تواجه تحسين الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية.
- الكشف عن التوجهات المستقبلية التي تحسن الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة الحالية من أهمية موضوع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية، كما تكمن أهميتها في جانبين، هما:

أولاً: الأهمية العلمية (النظرية):

- يؤمل أن تقدم الدراسة معلومات وحقائق حول موضوع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية.
- يؤمل أن تقدم الدراسة بعض المعلومات والمعارف المتعلقة بالمصادر البديلة لتمويل التعليم في الجامعات السعودية والتي الوقف التعليمي.
- ستقدم الدراسة معلومات حول أهمية التوجهات المستقبلية التي تحسن الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية.

ثانياً: الأهمية العلمية (التطبيقية):

- ستقدم الدراسة عدد من الصعوبات التي تواجه تحسين الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي، مما قد يساعد المسؤولين في الجامعات السعودية على إيجاد الحلول المناسبة لها.
- يؤمل أن تساعد الدراسة على إيجاد مصادر لتمويل التعليم في الجامعات السعودية، والابتعاد عن التمويل التقليدي، وإيجاد حلول جديدة، والتي من بينها الوقف التعليمي، وصولاً لحل المشكلات المالية التي تواجه الجامعات.
- من المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة الحالية وما ينتج عنها من توصيات في مساعدة الباحثين على إجراء دراسات معمقة حول السياسات البديلة لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة الحالية على الحدود التالية:

- الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على التعرف على واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية، وتحديد الصعوبات التي تواجه تحسين الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية، والكشف عن التوجهات المستقبلية التي تحسن الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية.
- الحدود المكانية:** سيقصر تطبيق الدراسة على الجامعات السعودية الحكومية بمدينة الرياض التالية: (جامعة الملك سعود جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن).
- الحدود الزمانية:** سيتم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (1447هـ).

مصطلحات الدراسة

أولاً: الوقف التعليمي: يقصد به حبس المال الموقوف المتبرع به بجميع أنواعها لدعم تمويل التعليم من خلال القيام بحبس أصول الأشياء المادية والاستفادة منها في تنفيذ الأنشطة التعليمية في المؤسسات التعليمية (نصير والإبراهيم، 2018، 306).



ويعرف الوقف التعليمي إجرائياً في هذه الدراسة بأنه حبس المال الموقوف المتبرع به للجامعات السعودية لدعم تمويل التعليم العالي وتنفيذ الأنشطة التعليمية في الجامعات.

ثانياً: تمويل التعليم: يعرف التمويل بأنه أحد الوظائف التي تختص بجمع الأعمال المرتبطة بتزويد المنظمة بالأموال اللازمة لممارسة أنشطتها وتحقيق أهدافها المنشودة (الشويعر، 2021، 317).

بينما يعرف تمويل التعليم: بأنه كل ما يستطيع البلد أن يعينه من موارد لتسهيل عمل الجامعات، وتطوير التعليم فيها، من خلال توفير الموارد الاقتصادية؛ المادية وغير المادية التي تحتاج إليها الجامعات والعاملين فيها لتحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة عالية (الخليوي وآخرون، 2021، 89).

ويعرف تمويل التعليم إجرائياً: بأنه جميع الموارد المادية (ما يرصد من مال للجامعة في ميزانية الدولة، ورسوم مالية يدفعها الطلاب) وغير المادية (الأنشطة المرتبطة بالاستشارات والتدريب والبحث العلمي) التي تمتلكها الجامعات السعودية المستقلة، والتي تمكنها من تقديم خدماتها التعليمية للطلبة، وتنفيذ أنشطتها الأخرى بهدف تحقيق أهدافها المنشودة بكفاءة عالية.

الإطار النظري

المحور الأول: الوقف التعليمي

أولاً: مفهوم الوقف التعليمي

يشير مفهوم الوقف بمعناه العام بأنه وضع أموال وأصول منتجة في معزل عن التصرف الشخصي وتخصيص خيراتها أو منافعها لأهداف اجتماعية واقتصادية وصحية وتعليمية (الجهني، 2016، 116).

أما مفهوم الوقف التعليمي فإنه يشير إلى عملية التبرع لصالح الجامعة من قبل الخريجين، أو الوجهاء، أو أصحاب الأعمال الخيرية، أو كبار التجار، والأسر والأفراد، والشركات، على أن يتم استثمار هذا المبلغ من قبل الجامعة بحيث تصبّ أرباح هذا الاستثمار في دعم التعليم، والبنية التحتية للجامعة، أو برامجها، أو مختبراتها، أو دعم طلابها (نصير والإبراهيم، 2018، 303).

ويعرف الوقف التعليمي بأنه حبس المال الموقوف بجميع أنواعه مع العمل على التصديق بمنفعته في حدود نشر العلم والمعرفة ويعني ذلك القيام بحبس أصول الأشياء والاستفادة بمنفعته فيما يخدم العمليات التعليمية والتعلمية، مع اختلافها من مكان إلى مكان ومن زمان إلى آخر حسب ما تحتاجه العملية التعليمية (الحضرمي وآخرون، 2022، 172).

كما يشير الوقف التعليمي إلى أنه نوع من الوقف الذي يوفر الدعم للتعليم العالي، ويدعم تنفيذ برامج وأنشطة الجامعات، بما في ذلك البحوث الجامعية والمراكز الأكاديمية، ومقننات المكتبة (الدوسري، 2023، 9).

وفي هذه الدراسة يعرف الوقف التعليمي بأنه حبس المال الموقوف المتبرع به للجامعات السعودية لدعم تمويل التعليم العالي وتنفيذ الأنشطة التعليمية في الجامعات.

ثانياً: أهمية الوقف التعليمي

يتسم الوقف بصفته أحد الأدوات التمويلية في الاقتصاد الإسلامي بالعديد من السمات التي تميزه عن غيره، وتؤله ليؤدي دوراً مهماً في مجال دعم وتمويل مؤسسات المجتمع، ومن بينها المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى ذلك فإن أهمية الوقف وخصوصيته منحته العديد من السمات التمويلية كالديمومة والثبات، والمرونة، والدافعية الذاتية، والتراكمية، والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية (الجهني، 2016).

وتؤدي الأوقاف التعليمية دوراً هاماً في تمويل التعليم والبحث العلمي في الجامعات، فهي سبيل من سبل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي السعودية تعتبر تجربة جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن من أبرز الأوقاف التعليمية، حيث بلغت قيمة أوقاف جامعة الملك سعود ملياراً وستمئة وخمسين مليون ريال سعودي، وارتفعت لتبلغ أصول المرحلة الأولى 3 مليارات ريال سعودي، كما وصلت أوقاف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن 3 مليارات ونصف، كما أنّ هناك أوقافاً خاصة بجامعة الملك عبد العزيز والجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (الشنيقي، 2018).

كما يوجد للوقف التعليمي مجموعة من المزايا والفوائد التي تعزز من قدرة الجامعة على تمويل أنشطتها المختلفة، التي من أهمها التالي (Miri et al, 2020):

أولاً: تعتبر الأوقاف التعليمية مصدرًا من مصادر الموارد المالية التي تساند الدولة في دعم نشر العلم وتعليمه، حيث يوفر الوقف التعليمي في حال أحسن استغلاله وتنميته وتطويره بما يتناسب والعصر دعامة أساسية وقاعدة



قوية تؤمن الموارد المالية لدعم التعليم المدرسي ولو بنسبة معينة تعني المصادر الأخرى وخاصة المصدر الحكومي الذي بدأ يتأثر نتيجة الطلب المتزايد على خدمات التعليم كما وكيفا.

ثانياً: يعد مصدر تمولي يتصف بالثبات والاستقرار: وهذا يجعل المؤسسة التعليمية ومن بينها الجامعات في حالة من الاستقرار المادي، ثابتة أركانها، قوية في تأسيسها، تتميز بالاستمرارية في تعليمها دون توقف، ذلك.

ثالثاً: يحقق للجامعة الاكتفاء الذاتي: فالوقف يجعل الجامعة مكتفية بموردها المالي، ليست عالية على غيرها، أو تنتظر من يقدم لها يد العون، فتحقق الاكتفاء الذاتي، ويجعلها قادرة على توفير الموارد المالية والبشرية التي تمكنها من تحقيق رؤيتها ورسالتها، وتطلعات المجتمع.

رابعاً: تعد من المصادر المهمة لتمولي لمراكز البحوث العلمية والدراسات والابتكار: فالوقف المالي لمراكز البحوث والدراسات في الجامعات، يجعلها تبض بحياة النشر والابتكار، كما تحفز الباحثين والمبتكرين إلى تقديم الكثير من المعرفة والتأليف العلمي، والابتكار بأنواعه.

ثالثاً: أهداف الوقف التعليمي

يكن الهدف العام من إنشاء الوقف التعليمي في الرغبة أو الحاجة للارتقاء بالخدمات المجتمعية نحو تحقيق التميز في تقديم الخدمات للمواطنين، كما إنها تعمل على توفير الفرص للمؤسسات والأفراد للمشاركة في تحمل جانب من المسؤولية الاجتماعية وتوجيه أوجه الأنفاق الشرعي بشكل يخدم حاجات المجتمع، ويحقق أهدافه (فشتول، 2024).

وهناك مجموعة من الأهداف التي يتم تحقيقها من خلال الوقف التعليمي، حيث وجد أنه يساهم في تحقيق الأهداف التالية للجامعات (جمعة، 2020):

1) تحقيق الاكتفاء الذاتي للجامعة: ويتمثل في تمكينها من استغناء الجامعة عن الدعم المالي من الدولة، ويؤدي هذا الاكتفاء إلى تحقيق نوع من حرية التعليم واستقلالية أعضاء هيئة التدريس فيما يقومون بتدريسه إلا من الشروط التي وضعها الواقف.

2) تطوير نظام التعليم في الجامعة: من خلال تلك الاشتراطات التي يضعها الواقفون حتى يمكن القول إن وثيقة الوقف أو كتاب الوقف كان أشبه ما يكون بالنظام الداخلي للجامعة، وذلك بما تتضمنه تلك الاشتراطات من تنظيمات مالية وإدارية.

3) توفير المباني التعليمية للجامعة: من خلال الاتفاق على الواقف بإنشاء المباني التعليمية من مختبرات وقاعات للمحاضرات وإعدادها للعمل التعليمي، وبما يساعد الجامعة على استمرار أنشطتها وتطويرها.

4) دعم الجامعات بالتوجه نحو التخصصات الحيوية التي تلبي احتياجات سوق العمل: وذلك بإزالة العوائق المالية التي تعترض سبيل تطوير الجامعة، وتحديث التخصصات والمقررات الدراسية فيها لتلبي احتياجات سوق العمل، ومساعدة الجامعة على الاستقلال عن سلطة الدولة وذلك بتمويلها الخاص من الأوقاف.

رابعاً: التحديات التي تواجه الوقف التعليمي

يواجه الوقف التعليمي بعض التحديات التي من أهمها قصور الأنظمة والتشريعات التي تنظم قطاع الأوقاف، والحاجة إلى حوكمة القطاع، وتحديد معايير واضحة ومحددة للإشراف على الأوقاف، وتحديد دورها الاجتماعي والاقتصادي، وغياب البيانات، وقصور استخدام التقنية، كما أن أغلب الواقفين من فئة الأفراد، وتدني مستوى الوعي بأهمية الأوقاف، وندرة الكادر البشري المؤهل لقيادة العمل الوقفي في مختلف المستويات الإدارية والفنية، وغياب الحافز الذي يساهم في إدارة الأوقاف على الوجه الأمثل، وعدم توافر استراتيجية واضحة (الصلوي، 2021).

كما يشير كلن من نصير والإبراهيم (2018) أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه الوقف التعليمي في الجامعات، التي من بينها التالي:

1. ضعف الخطط في الكثير من الجامعات السعودية التي تستقطب الأوقاف.
2. ضعف الشراكات بين مؤسسات المجتمع، ورجال الأعمال من المهتمين بدعم الوقف التعليمي.
3. ضعف مهارات العاملين في الأوقاف الجامعية في مجال استقطاب الوقف التعليمي.
4. ضعف برامج وأنشطة الجامعات الهادفة إلى نشر الوعي بأهمية الوقف التعليمي، وأهمية مشاركة المؤسسات ورجال الأعمال بدعمه



وبتحليل واقع الأوقاف في الجامعة بالمملكة العربية السعودية، يُلاحظ أنها لا زالت في مراحلها الأولية من التأسيس، ولم يجر تفعيلها والاستفادة منها في تعظيم الموارد الوقفية، وأن هناك حاجة إلى وضع الخطط الاستراتيجية، واختيار فريق عمل قادر على استقطاب الأوقاف التعليمية بكفاءة عالية، تساعد الجامعة على الكفاءة الذاتية، والاعتماد على نفسها في تمويل التعليم وأنشطتها المختلفة، وتخفيف اعتمادها على ميزانية الدولة.

المحور الثاني: تمويل التعليم:

مفهوم تمويل التعليم

يشير مصطلح التمويل إلى "الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات تخطيط الأموال، والحصول عليها من مصادر مناسبة؛ بهدف توفير الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة المختلفة للمنظمة خلال فترة زمنية محددة، بما يساعدها على تحقيق أهدافها بكفاءة" (الخليوي وآخرون، 2021، 89).

ويعرف مفهوم تمويل التعليم بأنه مجموعة المصادر المرصودة في إطار التعليم للمؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يجب تحقيقها وفقاً للموارد المتاحة، من خلال إدارة هذه المصادر والأموال بكفاءة عالية (جمعة، 2020، 63).

وهناك من يعرف تمويل التعليم الجامعي بأنه مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى، مثل الهبات والتبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة (Victoria et al, 2021).

وعرف الخليوي وآخرون (2021، 93) تمويل التعليم أيضاً بأنه جميع الموارد والمصادر المتاحة في مجال المؤسسات التعليمية لتحقيق أهدافها، التي يجب تحقيقها وفق الموارد المتاحة لها، ومن خلال توظيفها بكفاءة عالية.

ويعرف مفهوم تمويل التعليم بأنه عبارة عن مجموعة من الموارد المالية التي تخصص لدعم الأفراد من أجل التعليم في مؤسسات التعليم العالي من موازنة بعض المؤسسات الخاصة أو الحكومية أو من المصادر الأخرى، مثل الهبات والتبرعات والرسوم الطلابية، والمعلومات المحلية والخارجية؛ لدعم برامج التعليم العالي وأنشطته، وإدارتها بفاعلية لتحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة (الحضرمي وآخرون، 2022، 172).

وفي هذه الدراسة يعرف تمويل التعليم بأنه جميع الموارد المادية (ما يرصد من مال للجامعة في ميزانية الدولة، ورسوم مالية يدفعها الطلاب) وغير المادية (الأنشطة المرتبطة بالاستشارات والتدريب والبحث العلمي) التي تمتلكها الجامعات السعودية المستقلة، والتي تمكنها من تقديم خدماتها التعليمية للطلبة، وتنفيذ أنشطتها الأخرى بهدف تحقيق أهدافها المنشودة بكفاءة عالية.

بدائل تمويل التعليم الجامعي

هناك بعض البدائل لتمويل التعليم الجامعي التي يمكن أن تسهم في تحسين تمويل التعليم الجامعي، والتي من بينها البدائل التالية:

أولاً: الكراسي البحثية لتمويل التعليم: تُعد كراسي البحث من الأوعية الاستثمارية المهمة؛ لتسويق للبحث العلمي في الجامعات والمعاهد والمراكز والمؤسسات البحثية. وتزخر منظومتها البيروقراطية بكفاءات علمية لها إسهامات كمية ونوعية عالية في مجال البحث العلمي المُتخصص (فشتول، 2024).

ثانياً: خصخصة البحوث العلمية وتسويقها كمصدر بديل لتمويل التعليم العالي: لا يرتبط النشاط التسويقي فقط بالسلع والمنتجات المادية فقد أصبح نشاطاً اجتماعياً تقوم عليه حضارة الإنسان المعاصر وامتد ليشمل الخدمات والأفكار والقيم والرموز الإنسانية فالتسويق في مجال البحث العلمي يقدم التمويل الكافي للجامعات ومراكز البحث العلمي التي هي في أمس الحاجة إليه، والذي لا تستطيع الموازنة العامة أن تقدمه بالصورة الكافية، ليصبح بذلك المصدر المستقبلي لتمويل التعليم في الجامعات (Hans, 2021).

وهناك عدة عوامل تساعد على نجاح تسويق البحوث العلمية، التي من بينها التالي (المالكي، 2013):
1. الإدارة والتنظيم: حيث تقوم إدارة التسويق بعملها جنباً إلى جنب مع الإدارات الأخرى، كذلك فإن قوة التنظيم الإداري وقدرته على التنسيق والتنسيق يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة من تسويق البحوث، واغتنام الفرص التسويقية المتاحة.



2. وجود فريق تسويقي متخصص: تتفاوت المهارات التسويقية بين الأفراد، لذا فإن الأفراد الذين يمتلكون مهارات تسويقية متميزة، وخبرات عملية يستطيعون من تسويق البحوث العلمية بكفاءة عالية للمستفيدين منها.
3. توافر الموارد المالية لعالية التسويق: وتتمثل في القدرة على توفير التمويل المناسب الذي يساهم في تنفيذ الخطط التسويقية للبحوث العلمية.

ثالثاً: اتباع سياسة التأجير التمويلي في الحصول على المنشآت والمعدات والأجهزة: حيث تساعد هذه السياسة المؤسسات التعليمية في الحصول على الأجهزة والمعدات والمنشآت مرتفعة الثمن على أساس إيجار سنوي طويل الأمد، بحيث تنتهي ملكيتها للجامعة. حيث يساعد هذا النظام في تحقيق هدفين في وقت واحد. الهدف الأول يتمثل في تخفيف عبء الميزانية حيث توزع المعدات والأجهزة على عدد من السنوات، والثاني: زيادة التراكم الرأسمالي لأصول المؤسسات التعليمية بشكل منظم ودون إرهاق ميزانيتها (عمران، 2018).

رابعاً: التوجه نحو تطبيق مدخل المنظمة المتعلمة: يعتبر مفهوم المنظمة المتعلمة من المفاهيم الجديدة في الفكر الإداري التي تؤمن بأهمية التعلم والتعليم المستمرين لجميع العاملين من خلال استخدام المعرفة ونشرها واستثمارها من خلال توظيف نتائج البحوث العلمية وتسويقها في ظل وجود بيئة داعمة ومحفزة تتبنى أسلوب العمل بروح الفريق الواحد لتذليل الصعوبات والتغلب على المشكلات وتحقيق التميز المنشود في التحول لبيئة تعلم منظمة (Grant & Darkish, 2010).

خامساً: الوديعة الدوارة: ويقصد بها بأن يودع الطالب عند قبوله الكلية مبلغاً محدداً ويسترده على أقساط بعد تخرجه، ويكون الاسترداد من المبالغ التي يودعها الطلاب الجدد في كل عام بحيث يكون لدى المؤسسة التعليمية رصيد دوار تستخدمه في تدعيم خدماتها وتسدهد من مواردها السنوية (حسني، 2020).

سادساً: تعزيز دور الأوقاف الجامعية في تمويل التعليم: حيث يمكن للأوقاف التعليمية أن تلعب دوراً هاماً في تمويل التعليم في الجامعات، فهي سبيل من سبل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهناك عدد من المقترحات التي تهدف تحسين مستوى التمويل الذاتي للمؤسسات التعليمية من خلال القيام بما يلي (جمعة، 2020):

- دفع رسوم رمزية من الطلبة للمشاركة في بعض الأنشطة.
- تفعيل نظام الجامعة المنتجة، للاستفادة من منتجاتها وخدماتها في تمويل التعليم.
- الاستفادة من منشآت الجامعة من ملاعب ومسارح واستثمارها من خلال تأجيرها في المناسبات للقطاع الخاص، مقابل مبلغ مالي.
- تفعيل الأوقاف والتبرعات من المجتمع المحلي لدعم وتمويل التعليم في الجامعات.
- توفير آلات للبيع الذاتي، والاستفادة منها في تسويق المنتجات للطلاب، والحصول على عائد مالي مقبول منها.

يمكن القول أن إيجاد بدائل لتمويل التعليم في الجامعات السعودية يتمثل بإيجاد شركات لتعزيز الوقف التعليمي، والعمل على توفير فريق متخصص لتسويق المعرفة المرتبطة بنتائج البحوث العلمية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس، التي تلبي احتياجات المؤسسات، وتحديد حاجات مؤسسات المجتمع سواء من حيث تطوير المنتجات أو من خلال إيجاد حلول للمشكلات التي توجه مؤسسات المجتمع، كما لا بد من تبني الجامعات السعودية للبدائل القادرة على إيجاد تمويل ذاتي للجامعات كتأجير منشآتها وملاعبها، لتخفيف العبء على ميزانية الدولة عن طريق تخفيف نسبة دعم الموازنة للجامعات السعودية.

أهمية إيجاد بدائل لتمويل التعليم الجامعي

نتيجة لزيادة حجم الإنفاق الكبير على التعليم العالي، وصدور قرار باستقلال الجامعات السعودية، يتضح أهمية بحث الجامعات على التمويل الذاتي للموارد المالية، والتي من بينها التسويق للبحوث العلمية كمصدر بديل لتمويل التعليم في الجامعات السعودية، حيث يعبر تمويل تعليم التعليم في الجامعات عن مجموعة الموارد المالية المخصصة لمؤسسات التعليم العالي من الموازنة العامة للدولة أو من مصادر الأخرى، مثل الهبات، والتبرعات، والرسوم الطلابية، والمعونات المحلية والأوقاف الجامعية، والبحث العلمي لدعم برامج التعليم العالي وأنشطته، وإدارتها بفاعلية لتحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة (الشنيفي، 2018).

وتكمن أهمية إيجاد بدائل لتمويل التعليم الجامعي لأنه يساعدها على تطوير العملية التعليمية، وعلى ممارسة أنشطتها المتعلقة بالبحث العلمي، إضافة إلى قيامها بأدوارها الأساسية، حيث تحقق الجامعات موارد مالية إضافية يمكن أن تستخدم في تمويل الكثير من نشاطاتها تمويلاً ذاتياً وهو ما يساهم في تقليل الأعباء على الميزانية



الحكومية العامة للدولة، هذا فضلاً عن إمكانية تحسين أداء الجامعة ونجاحها في تحقيق مجمل أهدافها (سعدي وبعونان، 2019).

من خلال ما سبق يلاحظ أهمية إيجاد بدائل لتمويل التعليم الجامعي، فعلى الرغم من أن التعليم في المملكة العربية السعودية حظي بدعم حكومي مستمر يسهل تقديره من خلال ما يخصص لتنمية الموارد البشرية في خطط التنمية أو ما تستأثر به قطاعات التعليم من الميزانيات العامة للدولة، حيث دعمت الحكومة في المملكة العربية السعودية قطاع التعليم بجميع مراحل وأنواعه، من أجل ذلك فإن الاهتمام بإيجاد بدائل لتمويل التعليم في الجامعات السعودية يعد من أهم القضايا التي يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في مساعدة الجامعات على التمويل الذاتي لأنشطتها الداخلية والخارجية، كما أنه يسهم في تلبية احتياجاتها من الحصول على المعرفة اللازمة لتطورها وتقديمها في الترتيب العالمي للجامعات.

التوجهات المستقبلية لتوفير بدائل لتمويل التعليم في الجامعات

هناك عدد من المقترحات التي تهدف لتوفير بدائل لتمويل التعليم في الجامعات المستقلة، والتي من بينها المقترحات التالية (الشويعر، 2021):

1. اتباع النظام المختلط في تمويل التعليم في الجامعات المستقلة، وهو يعتمد على تمويل الدولة وجزء من التمويل يقوم به عدد من الأفراد والمؤسسات في المملكة كما هو معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية.
2. تفعيل نظام الجامعة المنتجة المستثمرة، للاستفادة من منتجاتها وخدماتها في تمويل التعليم الجامعي.
3. الاستفادة من منشآت الجامعة من ملاعب ومسارح واستثمارها من خلال تأجيرها في المناسبات للقطاع الخاص، مقابل مبلغ مالي، أو من خلال تمويل إنشائها في الجامعات من قبل المستثمرين.
4. منح إدارات الجامعات الصلاحيات المناسبة التي تمكنهم من إيجاد مصادر لتمويل التعليم العالي في جامعات المملكة العربية السعودية.
5. تفعيل الأوقاف والتبرعات من المجتمع المحلي لدعم وتمويل التعليم في الجامعات المستقلة.
6. تفعيل الشركات بين الجامعات المستقلة ومؤسسات المجتمع المهتمة بدعم وتمويل التعليم العام بالجامعات المستقلة من خلال ما تقدمه من تبرعات مالية أو من توفير أجهزة ووسائل التعليم المختلفة.
7. استغلال ممتلكات الجامعات المستقلة الخارجية والداخلية في وضع الإعلانات المدفوعة الأجر من أصحاب المصلحة.
8. تفعيل أنشطة استثمارية باستغلال مرافق الجامعات المستقلة بعد إنتهاء اليوم التعليمي أو في الإجازات الفصلية.
9. توفير آلات للبيع الذاتي، والاستفادة منها في تسويق المنتجات لطلاب الجامعات المستقلة، والحصول على عائد مالي مقبول منها.

من خلال ما تم عرضه يمكن القول بأن هناك عدد من بدائل التمويل التي يمكن أن تقوم به الجامعات السعودية تسهم في توفير التمويل الكافي للتعليم الجامعي من خلال قدرتها على توفير موارد مالية كافية تساعد على أداء أدوارها بكفاءة عالية، لذا يجب على الجامعات على تنويع مصادر دخلها، والبحث عن بدائل لتمويل التعليم الجامعي، بما يعزز من قدرتها على تقديم خدمات تعليمية متميزة تلبى احتياجات الطلبة ومؤسسات المجتمع. فكلما اعتمدت الجامعات المستقلة على بدائل متنوعة ومبتكرة لتمويل التعليم وأنشطتها المختلفة كلما عزز ذلك من قدرتها على الحصول على الموارد المالية المستدامة، وهذا ما تسعى إليه الجامعات المستقلة على مستوى دول العالم المتقدمة.

الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، فقد تم التوصل إلى عدد منها، والتي سوف يتم تقسيمها إلى دراسات عربية، ودراسات أجنبية، وتم عرضها مرتبة من الأقدم إلى الأحدث حسب سنة نشرها، على النحو الآتي:

أولاً: الدراسات العربية التي تناولت الوقف التعليمي لتمويل التعليم العالي:

هدفت دراسة نصير والإبراهيم (2018) إلى اقتراح تصور لتفعيل الوقف التعليمي في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية، ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار عينة تكونت من (140) قائداً أكاديمياً، وتم استخدام المنهج الوصفي



التحليلي في هذه الدراسة، والاستبانة لجمع البيانات، وتوصلت نتائج الدراسة أن دور الوقف التعليمي في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية جاء بدرجة متوسطة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية، كما قدمت الدراسة تصور مقترح لتفعيل الوقف التعليمي في تمويل الجامعات الأردنية.

بينما هدفت دراسة الشنفي (2018) إلى التعرف على بدائل مقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوثائق والمراجع المتعلقة ببدائل لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم مصادر تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية هي الحكومة، ثم يليه مصادر أخرى من التمويل كتمويل الأفراد والفروض، ثم المصادر المحلية، بالإضافة لمصادر خارجية، كما توصلت الدراسة إلى بدائل مقترحة لتمويل التعليم العالي مع مراعاة العوامل الاجتماعية والتربوية والدينية على ضوء تجارب الدول المتقدمة، ومن أهم تلك البدائل العمل على تنمية الموارد البشرية، والموارد المالية والموارد التعليمية، والاهتمام بحاضنات الأعمال التكنولوجية، وزيادة الكراسي البحثية، والاتجاه لإصلاح التعليم العالي، ودراسة حاجة سوق العمل. وهدفت دراسة عز الدين (2020) إلى التعرف على التمويل الذاتي للتعليم العالي في الجامعات المنتجة خارج تمويل القطاع الحكومي الجزائري، وتم الاعتماد على المنهج النوعي المتمثل بدراسة الحالة المتمثل بجامعة الجزائر، وتم استخدام المقابلة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى تنمية واستثمار وتوجيه الموارد المالية يؤدي بالمؤسسات التعليمية للقيام بأدوارها وتحقيق أهدافها وأن أنماط تمويل التعليم الجامعي تضم التمويل الحكومي والتمويل الخاص والتمويل المختلط والتمويل الذاتي، وقد اتضح في هذه الدراسة بأنها ما زال ضعيفاً في جامعة الجزائر.

وهدفت دراسة الغامدي (2020) إلى التعرف على واقع تسويق الخدمات البحثية في الجامعات الأهلية بمدينة الرياض، ولتحقيق ذلك تم اتباع المنهج الوصفي، واستخدمت المقابلة والاستبانة كأداتي للدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (105) قائداً إدارياً في الجامعات الأهلية بمدينة الرياض. وتوصلت الدراسة إلى أن واقع تسويق الخدمات البحثية في الجامعات الأهلية بمدينة الرياض، من وجهة نظر قياداتها الإدارية جاء بدرجة موافقة (متوسطة)، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير الجامعة، كما توصلت النتائج إلى أن المعوقات التي تحد من تسويق الخدمات البحثية في الجامعات الأهلية بمدينة الرياض من وجهة نظر قياداتها الإدارية جاء بدرجة موافقة متوسطة، وتركزت أهم المقترحات من وجهة نظر أفراد الدراسة في إنشاء إدارة مستقلة مالياً وإدارياً لتسويق البحوث والاستشارات والكراسي البحثية في الجامعات الأهلية.

وهدفت دراسة الجهني (2022) إلى تحديد مصادر تمويل التعليم في ضوء توجهات رؤية المملكة 2030، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل (16) دراسة تتعلق بالبحث عن مصادر تمويل التعليم، وتحليل المصادر والمراجع ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود بعض مصادر تمويل التعليم في الجامعات السعودية والتي من بينها التالي: التدرج في دفع الطلاب رسوم الدراسة في الجامعات السعودية بحيث يتحمل الطالب جزء من تكلفة التعليم العالي، تنمية الأوقاف الجامعية للجامعات السعودية، تحويل مكافآت الطلاب لبنك يتم من خلاله تعزيز الاستثمار بالتعليم العالي، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم العالي، وإنشاء جامعات غير ربحية تتبنى تدريس تخصصات تلائم سوق العمل وتلبي احتياجاته.

هدفت دراسة الدوسري (2023) إلى التعرف على واقع بدائل تمويل التعليم في الجامعات السعودية المستقلة في ضوء الفكر الاستراتيجي، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي المسحي، واختيار عينة بلغ عددها (375) إدارياً، واستخدم استبانة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة (متوسطة) على واقع بدائل تمويل التعليم (الاستثمارية، وبدائل ترشيد الاستهلاك، وبدائل الأوقاف) في الجامعات السعودية المستقلة في ضوء الفكر الاستراتيجي، وعلى جميع الأبعاد، وأنهم موافقون بدرجة (متوسطة) على وجود الصعوبات التي تواجه تمويل التعليم في الجامعات السعودية المستقلة في ضوء الفكر الاستراتيجي، وجاءت في المرتبة الأولى من الصعوبات، الصعوبة: "ضعف قدرة الجامعة على الاستفادة من المصادر المتاحة لها والتي تمكنها من دعم التمويل الذاتي لأنشطتها المختلفة"، بدرجة (عالية)، وأنهم موافقون بدرجة (عالية) على المقترحات التي تحد من صعوبات تمويل التعليم في الجامعات السعودية المستقلة في ضوء الفكر الاستراتيجي، وجاء في المرتبة الأولى من المقترحات، المقترح: "وجود خطة إستراتيجية تسهم في تعزيز علاقة الجامعة بالقطاع الخاص الداعم لتمويل التعليم"، بدرجة (عالية).



هدفت دراسة الحضرمي وآخرون (2023) إلى التعرف على واقع الوقف في تمويل التعليم بسلطنة عمان وتحدياته، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب تحليل المضمون، وبعد تحليل البيانات والمعلومات، كشفت الدراسة عن جملة من النتائج، كان أبرزها: أن واقع الوقف يعتبر من الموارد الخيرية التي تزيد المجتمع ترابطاً وتماسكاً، كما أوضحت عدم انحصاره على موردٍ واحدٍ، بل تتعدد موارده، وبالتالي لا يكون المال الموقوف محصوراً على أفراد، بل المؤسسات الخيرية تستفيد من ريع الوقف، كما أثبتت الدراسة أن العمانيين ماضٍ وحاضرٌ لهم اهتمام بالغٌ في الأوقاف بشتى أنواعه وصوره، كما أن هناك مجموعة من الصناديق الوقفية التي تستخدم في تمويل التعليم ومنها وقف قبيلة اللواتي على سبيل المثال، واستعرضت النتائج التحديات التي تواجه الوقف بشكل عام والوقف التعليمي بشكل خاص، فالتحديات التي تواجه الوقف بشكل عام تمثلت في قلة معرفة المجتمع بالوقف وأهميته ودوره في خدمة المجتمع، وكذلك إهمال الموسرين عن تخصيص جزء من أملاكهم كوقف خيري يخدم مرافق المجتمع المختلفة، أما التحديات التي تواجه الوقف التعليمي هو تعدد المجالات التعليمية المختلفة، والإنفاق على التعليم يعد من أكبر أنواع الإنفاق التي تتحملها الدول.

هدفت دراسة فشتول (2024) التعرف على ماهية الوقف ودوره في دعم التنمية الاقتصادية والتعليمية وبالأخص الجامعي منه، مع إمكانية تطبيق الوقف في الجامعة الأسمرية الإسلامية بالشراكة مع الزاوية الأسمرية، وأخذ نموذج الكراسي العلمية كحالة دراسة مقترحة في الجامعة الأسمرية الإسلامية. وتحاول الدراسة البحث في إشكالية الوقف كمورد للتمويل يمكن أن يكون عاملاً لدعم التنمية الاقتصادية والتعليمية أو الجامعية، وما مدى أهمية إنشاء برنامج وقي علمي في الجامعة الأسمرية الإسلامية يدعم التنمية المحلية، وإلى أي حد يمكن تطبيقه، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. واستخدام منهج دراسة الحالة الجامعة الأسمرية كنموذج قابل للتطبيق، وتم استخدام المقابلة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: اعتبر الوقف مورداً اقتصادياً مهماً ساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عدة مجالات، بل ساهم في استثمار رأس المال البشري بتمويل المراكز والمؤسسات التعليمية بغية دعم التعليم والبحث العلمي وتطوير مجالاته وتوجيهه لخدمة قضايا التنمية والمجتمع ومعالجة مشاكله. أما عن توصيات الدراسة فنرى أنه بإمكان الجامعة الأسمرية الإسلامية إنشاء وقف علمي يكون داعماً للتنمية المحلية خاصة مع وجود الزاوية الأسمرية والعلماء الأجلاء الذين مروا على الجامعة والزاوية، وتركوا خلفهم إرثاً فكرياً وثقافياً يمكن الاستفادة منه في إقامة وقيات عليه تدعم برامج التنمية والبحث العلمي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية التي تناولت الوقف التعليمي لتمويل التعليم العالي:

هدفت دراسة بلام وآخرون (Blume-Kohout al, 2014) إلى التعرف على إستراتيجية تمويل الجامعات الأمريكية وفق السياسات العامة للمجتمع الفدرالي من خلال تحديد طرق تمويل الجامعات وأساليب الإنفاق الحكومي، وتحديد أساليب التمويل الذاتي، وتم استخدام المنهج المكتبي المعتمد على تحليل الوثائق والمراجع المرتبطة بتمويل الجامعات الأمريكية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أهمية توفير إستراتيجية تحدد أساليب التمويل الذاتي للجامعات والتي من أهمها تسويق البحوث العلمية، وتقديم الاستشارات، وتحصيل الرسوم من الطلبة، وتعزيز الوقف الجامعي، وتدريب وتأهيل الموارد البشرية للشركات ومؤسسات القطاع الخاص.

وأما دراسة ليل وآخرون (Leal et al, 2020) فقد هدفت إلى تقييم ممارسات الاستدامة المالية في الجامعات الخاصة التركية من خلال تعزيز الوقف كبديل لتمويل التعليم، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم تنفيذ الدراسة على (10) جامعات خاصة تدرس أكثر من 150.000 طالب، وتم استخدام الاستبانة في جمع البيانات، تم تطبيقها على عينة تكونت من (264) موظفاً، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن موافقة عينة الدراسة على ممارسة الاستدامة المالية في الجامعات الخاصة التركية من خلال تعزيز الوقف كبديل لتمويل التعليم جاء بدرجة متوسطة، وأنه يجب تشجيع الوقف التعليمي لتمويل التعليم وفي إقامة مشاريع (اقتصادية وزراعية وتجارية) تقوم بها الجامعات الخاصة لتحقيق الاستدامة المالية.

التعليق على الدراسات السابقة:

– يتضح من العرض السابق أن نتائج بعض الدراسات توصلت إلى أهمية الوقف التعليمي في تمويل التعليم العالي، والتي من بينها دراسة فشتول (2024) التي توصلت إلى أهمية الوقف ودوره في دعم التنمية الاقتصادية والتعليمية وبالأخص الجامعي. وقد اتفقت الدراسة مع بعض الدراسات السابقة واختلفت مع البعض الآخر، وفيما يلي توضيح لها:



- اتفقت هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في اختيار المنهج الوصفي والاستبانة في جمع البيانات، والتي من بينها: دراسة نصير والإبراهيم (2018)، ودراسة الغامدي (2020).
- اتفقت هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في اختيارها الاستبانة لجمع البيانات، والتي من بينها دراسة ليل وآخرون (Leal et al, 2020) ، ومع دراسة نصير والإبراهيم (2018)، ودراسة الدوسري (2023).
- اختلفت هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في اختيار المنهج الوصفي والاستبانة في جمع البيانات، والتي من بينها: دراسة عز الدين (2020)، ودراسة عمران (2018) التي استخدمتا منهج دراسة الحالة، ومع دراسة بلام وآخرون (Blumet al, 2014) التي استخدمت المنهج المكتبي.
- اختلفت هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في اختيارها الاستبانة لجمع البيانات، والتي من بينها دراسة فشتول (2024) التي استخدمت المقابلة.

إجراءات الدراسة الميدانية

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي المسحي للإجابة عن أسئلة الدراسة لمناسبتها لتحقيق أهداف الدراسة الحالية، والإجابة على أسئلتها، ويعرف هذا المنهج بأنه "ذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطته استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم، وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط دون أن يتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقة أو الأسباب مثلاً" (العساف، 2012م، ص 179).

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع القادة الإداريين من العاملين في إدارات الوقف الجامعي في الجامعات السعودية، للعام الدراسي 1447هـ.

عينة الدراسة

تم اختيار توزيع الاستبانة على جميع القادة الإداريين من العاملين في إدارات الوقف الجامعي، وتم استجابة (47) قائداً، من العاملين في إدارات الوقف الجامعي للعام الدراسي 1447هـ.

أداة الدراسة:

تم بناء استبانة موجهة للقادة الإداريين من العاملين في إدارات الوقف الجامعي في الجامعات السعودية، وقد استندت الباحثة في بنائها على ما يلي:

1. مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بالوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي.
 2. بناء محاور وفقرات الاستبانة بصورتها الأولية.
 3. عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المختصين بالإدارة التربوية في الجامعات السعودية.
 4. تعديل الاستبانة بما يتفق مع آراء المحكمين، وإخراجها بصورتها النهائية.
- وقد تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من جزأين هما:
- الجزء الأول: البيانات الأولية المتعلقة بالجامعة، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخدمة في الجامعة.
- الجزء الثاني: محاور الاستبانة، وتكونت من المحاور التالية:
- المحور الأول: واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية، وتكون من (18) عبارة.
- المحور الثاني: الصعوبات التي تواجه تحسين الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية، وتكون من (9) صعوبات.



صدق الاستبانة:

أولاً: صدق المحكمين (الصدق الظاهري):

بعد بناء الاستبانة بصورتها الأولية تم عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال الإدارة التربوية، بهدف التأكد من سلامة اللغة ووضوح معانيها، ومدى انتماء الفقرة للمحور الذي وضعت فيه، مع وضع التعديلات والاقتراحات المناسبة التي يمكن من خلالها تطوير الاستبانة.

ثانياً: صدق البناء الداخلي (الاتساق الداخلي):

بعد التأكد من الصدق الظاهري للاستبانة، تم تطبيقها على مجتمع الدراسة، وبعد جمع البيانات تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة. والجدول رقم (1) يوضح نتائج صدق البناء على محور واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية.

الجدول (1)

معامل ارتباط بيرسون بين كل عبارة والدرجة الكلية على واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
1	*0.564	8	**0.754	13	**0.728
2	**0.737	8	*0.529	14	**0.712
3	*0.564	9	**0.754	15	**0.687
4	**0.737	10	*0.529	16	**0.743
5	**0.712	11	*0.598	17	**0.699
6	**0.749	12	*0.533	18	**0.731
** دالة عند مستوى دلالة 0.01		* دالة عند مستوى دلالة 0.05			

يتضح من نتائج الجدول (1) أن معاملات الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية على جميع عبارات واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية، معاملات جيدة ومقبولة لأغراض البحث العلمي، حيث كانت كلها دالة عند مستوى دلالة أقل من (0.05). والجدول رقم (2) يوضح نتائج صدق البناء على محور الصعوبات التي تواجه تحسين الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية.

الجدول (2)

معامل ارتباط بيرسون بين كل عبارة والدرجة الكلية على محور الصعوبات التي تواجه تحسين الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
1	*0.534	4	**0.782	7	**0.728
2	**0.671	5	**0.796	8	**0.721
3	*0.543	6	**0.739	9	**0.644
** دالة عند مستوى دلالة 0.01		* دالة عند مستوى دلالة 0.05			

تشير نتائج الجدول (2) أن معاملات الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية على محور الصعوبات التي تواجه تحسين الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية، معاملات جيدة ومقبولة لأغراض البحث العلمي، حيث كانت كلها دالة عند مستوى دلالة أقل من (0.05).



ثبات الاستبانة:

تم التحقق من ثبات درجات محاور الاستبانة باستخدام معامل ثبات ألفا كرونباخ، والجدول رقم (3) يوضح معاملات الثبات للاستبانة على جميع محاورها

جدول (3) قيم معاملات الثبات حسب معادلة ألفا كرونباخ لمختلف أبعاد الاستبانة

معامل ألفا كرونباخ	محاور وأبعاد الاستبانة
0.89	واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي
0.87	الصعوبات التي تواجه تحسين الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي
0.90	الدرجة الكلية للاستبانة

تشير نتائج الجدول (3) إلى أن معاملات ألفا كرونباخ كانت مناسبة لأغراض البحث العلمي، حيث بلغت معاملات الثبات على واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي (0.89)، في حين بلغت معاملات الثبات على الصعوبات التي تواجه تحسين الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي (0.87)، بينما بلغ معامل الثبات على الدرجة الكلية للاستبانة (0.90).

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام الأساليب الإحصائية باستخدام الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية SPSS كالتالي: أولاً: تم التأكد من صدق وثبات الاستبانة المستخدمة في الدراسة الحالية من خلال استخدام التالي: معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation؛ للتأكد من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة. معامل ثبات ألفا كرونباخ Alpha Cronbach؛ للتأكد من ثبات الاستبانة.

ثانياً: للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام:

التكرارات Frequencies، والنسب المئوية Percents، والمتوسطات الحسابية Means، والانحرافات المعيارية Std. Deviations؛ للكشف عن واقع الصعوبات التي تواجه تحسين الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي. درجات مقياس الاستبانة:

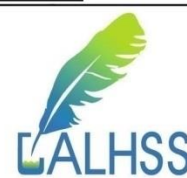
يوجد لكل عبارة خمسة مستويات بحيث تعطي الدرجة (1) لـ "منخفضة جداً"، والدرجة (2) لـ "منخفضة"، والدرجة (3) لـ "متوسطة"، والدرجة (4) لـ "عالية"، والدرجة (5) لـ "عالية جداً". وقد تم رصد الاستجابات وفق مقياس ليكرت الخماسي لتحديد درجة الموافقة على فقرات كل محور من محاور الاستبانة، كما هو موضح في الجدول (4).

جدول (4) درجة الموافقة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي

الرقم	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي
1	منخفضة جداً	من 1 إلى 1.80
2	منخفضة	من 1.81 إلى 2.60
3	متوسطة	من 2.61 إلى 3.40
4	عالية	من 3.41 إلى 4.20
5	عالية جداً	من 4.21 إلى 5.00

نتائج الدراسة الميدانية:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية؟



لتحديد واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لجميع عبارات هذا المحور كما هو موضح بالجدول رقم (5).

جدول (5)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ودرجة الموافقة لاستجابات عينة الدراسة على واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية

رقم الفقرة	العبرة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة	
		عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا					
3	يساهم الوقف في تجهيز المكتبات بوسائل التقنية الحديثة.	ك	17	14	7	7	2	3.78	1.21	1	عالية
		%	36.2	29.8	14.9	4.3					
1	يساهم الوقف في دعم إنجاز البحوث العلمية في الجامعة.	ك	6	30	5	6	0	3.76	0.91	2	عالية
		%	12.8	63.8	10.6	0					
5	يساهم الوقف في تمويل التعليم في الجامعة	ك	9	18	10	10	0	3.55	1.03	3	عالية
		%	19.1	38.3	21.3	0					
13	يساهم الوقف في توفير المنح الدراسية للطلبة.	ك	6	18	16	7	0	3.48	0.90	4	عالية
		%	12.8	38.3	34.0	14.9					
2	يساهم الوقف في إنشاء المكتبات المتخصصة.	ك	6	17	17	6	1	3.44	1.00	5	عالية
		%	12.8	36.2	36.2	12.8					
10	يساهم الوقف في دعم حوافز التفوق العلمي للطلبة.	ك	7	14	15	8	3	3.29	1.12	6	متوسطة
		%	14.9	29.8	31.9	17.0					
7	يساهم الوقف في دعم إنجاز البحوث العلمية في الجامعة.	ك	5	16	13	11	2	3.23	1.15	7	متوسطة
		%	10.6	34.0	27.7	23.4					
14	يساهم الوقف في استقطاب أعضاء هيئة التدريس المتميزين في الجامعة	ك	7	13	9	16	2	3.14	1.17	8	متوسطة
		%	14.9	27.7	19.1	34.0					
11	يساهم الوقف في تمويل المؤتمرات العلمية.	ك	5	14	13	12	3	3.12	1.11	9	متوسطة
		%	10.6	29.8	27.7	25.5					
8	يساهم الوقف في إنشاء كراسي علمية في التخصصات الجامعية	ك	5	14	13	12	3	3.11	1.08	10	متوسطة
		%	10.6	29.8	27.7	25.5					
12	يساهم الوقف في تجهيز المكتبات بوسائل التقنية الحديثة.	ك	6	13	13	10	5	3.10	1.20	11	متوسطة
		%	12.8	27.7	27.7	21.3					
6	يساهم الوقف في تنفيذ أنشطة الجامعة كما هو مخطط لها	ك	4	8	18	14	3	2.91	1.03	12	متوسطة
		%	8.5	17.0	38.3	29.8					
4	يساهم الوقف في تمويل الجوائز	ك	3	10	15	16	3	2.87	1.06	13	متوسطة



رقم الفقرة	العبارة	درجة الموافقة					الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا			
	العلمية التي تقدم لأفضل البحوث العلمية.	6.4	21.3	31.9	34.0	6.4			
9	يساهم الوقف في رعاية الطلبة المتميزين.	3	10	15	15	4	14	1.05	2.85
		6.4	21.3	31.9	31.9	8.5			
15	يساهم الوقف في دعم التأليف العلمي لأعضاء هيئة التدريس	4	9	13	17	4	15	1.10	2.82
		8.5	19.1	27.7	36.2	8.5			
18	يساهم الوقف في تعزيز بناء الشراكات بين الجامعة ومؤسسات المجتمع	4	6	16	18	3	16	1.04	2.78
		8.5	12.8	34.0	38.3	6.4			
17	يساهم الوقف في مساعدة الجامعة على تحقيق رؤيتها	2	8	17	17	3	17	0.96	2.76
		4.3	17.0	36.2	36.2	6.4			
16	يساهم الوقف في رعاية الطلبة الموهوبين في الجامعة	3	7	16	15	6	18	1.08	2.70
		6.4	14.9	34.0	31.9	12.8			
المتوسط الحسابي العام		درجة الموافقة					الانحراف المعياري		
3.14		متوسطة					1.14		

يتضح من نتائج الجدول (5) أن المتوسط الحسابي العام لعبارات واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية، وعددها (18) عبارة بلغ (3.14)، وانحراف معياري (1.14)، أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة (متوسطة) على واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية، وقد جاءت (5) عبارات بدرجة موافقة عالية، بينما حصلت (13) عبارة على درجة موافقة متوسطة، ويمكن تفسير ذلك بأن واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية ما زال دون المأمول بسبب حداثة توجه بعض الجامعات إليه، كما أنه بحاجة إلى التخطيط الاستراتيجي، ووجود خبراء متخصصين في لاستقطاب الوقف الجامعي، كما أن العاملين في الوقف الجامعي بحاجة إلى التدريب والتأهيل ليتمكنوا من العمل بكفاءة عالية، وتحقيق أهداف الوقف الجامعي.

وجاءت في المرتبة الأولى على واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية، العبارة " يساهم الوقف في تجهيز المكتبات بوسائل التقنية الحديثة"، بدرجة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدره (3.87)، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن الجامعات تستطيع أن تعمل على تجهيز المكتبات بوسائل التقنية الحديثة التي تواكب التطورات العلمية من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لذلك من خلال الوقف التعليمي في الجامعة، ولأهمية المكتبات الحديثة في الجامعات وما تحققه من فوائد علمية كبيرة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس ومؤسسات المجتمع جاءت هذه العبارة بدرجة موافقة عالية.

وجاءت في المرتبة الثانية على واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية، العبارة " يساهم الوقف في دعم إنجاز البحوث العلمية في الجامعة"، بدرجة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدره (3.86)، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن الجامعات تحتاج إلى موارد مالية لدعم البحوث العلمية المتميزة التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس لتعزيز موقع الجامعة سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وهذه الأموال يمكن توفيرها من خلال الوقف التعليمي.

بينما جاءت في المرتبة الأخيرة على واقع الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية، العبارة " ساهم الوقف في رعاية الطلبة الموهوبين في الجامعة"، بدرجة موافقة (متوسطة)،



وبمتوسط حسابي قدره (2.70)، وربما يعزى سبب هذه النتيجة إلى أن الوقف التعليمية يمكن أن يساهم في رعاية الطلبة الموهوبين في الجامعة، ولكن بعض الجامعات لا يوجد لديها برامج وأنشطة في مجال رعاية الموهوبين لذلك جاءت الموافقة على هذه العبارة بدرجة متوسطة، وفي الترتيب الأخير على هذا البعد النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما الصعوبات التي تواجه تحسين الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية؟

لتحديد الصعوبات التي تواجه تحسين الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لجميع عبارات هذا المحور كما هو موضح بالجدول رقم (6).

جدول (6)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ودرجة الموافقة لاستجابات عينة الدراسة على الصعوبات التي تواجه تحسين الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية

رقم الفقر	العبارة	درجة الموافقة					الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة جداً	منخفضة جداً			
3	قلة معرفة مؤسسات المجتمع بأهمية الوقف التعليمي ودوره في خدمة المجتمع	ك	17	25	5	0	4.25	1	عالية جداً
		%	36.2	53.2	10.6	0			
4	ضعف خطط الجامعة في إدارة الوقف التعليمي وتوجيهه بشكل سليم	ك	12	29	3	0	4.06	2	عالية
		%	25.5	61.7	6.4	0			
1	قلة الخبرات الإدارية القادرة على استقطاب الأوقاف التعليمية للجامعات السعودية	ك	14	24	7	1	4.04	3	عالية
		%	29.8	51.1	14.9	2.1			
8	ضعف الاستجابة السريعة للحد من المركزية في إدارة شؤون الأوقاف التعليمية بالجامعات السعودية	ك	6	18	16	7	3.48	4	عالية
		%	12.8	38.3	34.0	14.9			
6	استقطاب المتميزين في مجال الوقف التعليمي للعمل في الجامعة	ك	6	17	17	6	3.44	5	عالية
		%	12.8	36.2	36.2	12.8			
5	صعوبة تطبيق آليات الحوكمة المصاحبة لعمليات الوقف التعليمي في الجامعة	ك	7	14	15	8	3.29	6	متوسطة
		%	14.9	29.8	31.9	17.0			
7	قلة الوعي بأهمية استقطاب الأوقاف التعليمية للجامعة	ك	5	16	13	11	3.23	7	متوسطة
		%	10.6	34.0	27.7	23.4			
2	ضعف تخصيص رجال الأعمال والميسورين جزء من أملاكهم للوقف التعليمي	ك	5	9	10	20	2.85	8	متوسطة
		%	10.6	19.1	21.3	42.6			
9	ضعف قدرة الجامعة على الاستفادة من مصادر الأوقاف التعليمية المتاحة لها والتي تمكنها من دعم التمويل الذاتي لأنشطتها المختلفة	ك	11	15	18	3	2.72	9	متوسطة
		%	23.4	31.9	38.3	6.4			
		الانحراف المعياري					1.09		
		درجة الموافقة					عالية		
		المتوسط الحسابي العام					3.48		



يتضح من نتائج الجدول (6) أن المتوسط الحسابي العام لعبارات الصعوبات التي تواجه تحسين الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية، وعددها (9) صعوبات بلغ (3.48)، وبانحراف معياري (1.09)، أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة (عالية) على وجود صعوبات تواجه تحسين الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية، وحصلت صعوبة على درجة موافقة (عالية جداً) بينما حصلت قد جاءت (4) صعوبات على درجة موافقة عالية، وحصلت (4) صعوبات على درجة موافقة متوسطة، ويمكن تفسير ذلك بأن الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية يوجه عدد من الصعوبات التي تحد من تحقيق أهدافه بسبب حداثة العمل بالوقف التعليمي، وقلة معرفة مؤسسات المجتمع بأهمية الوقف التعليمي ودوره في خدمة المجتمع، إضافة إلى ضعف خطط الجامعة في إدارة الوقف التعليمي وتوجيهه بشكل سليم، وقلة الخبرات الإدارية القادرة على استقطاب الأوقاف التعليمية للجامعات السعودية، وضعف تدريب وتأهيل العاملين في الجامعة.

وجاءت في المرتبة الأولى على الصعوبات التي تواجه تحسين الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية، الصعوبة " قلة معرفة مؤسسات المجتمع بأهمية الوقف التعليمي ودوره في خدمة المجتمع"، بدرجة (عالية جداً)، وبمتوسط حسابي قدره (4.25)، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن الجامعات لا تسوق بشكل مناسب للوقف الجامعي، وأن هناك ضعف في برامجها الإعلامية التي تعمل على توعية مؤسسات المجتمع بأهمية الوقف التعليمي ودوره في خدمة المجتمع، لذا جاءت هذه الصعوبة بأعلى درجة موافقة.

وجاءت في المرتبة الثانية على الصعوبات التي تواجه تحسين الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية، الصعوبة " ضعف خطط الجامعة في إدارة الوقف التعليمي وتوجيهه بشكل سليم"، بدرجة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدره (4.06)، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن بعض الجامعات لا يوجد لديها خطط استراتيجية تتعلق باستقطاب الوقف التعليمي، والبعض الآخر لديه خطط ضعيفة تحتاج إلى المراجعة لإدارة الوقف التعليمي وتوجيهه بشكل سليم، لذا جاءت هذه الصعوبة بدرجة موافقة عالية.

بينما جاءت في المرتبة الأخيرة على الصعوبات التي تواجه تحسين الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية، الصعوبة " ضعف قدرة الجامعة على الاستفادة من مصادر الأوقاف التعليمية المتاحة لها والتي تمكنها من دعم التمويل الذاتي لأنشطتها المختلفة"، بدرجة موافقة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي قدره (2.72)، وربما يعزى سبب هذه النتيجة إلى أن الجامعات لديها قدرة على الاستفادة من مصادر الأوقاف التعليمية المتاحة لها والتي تمكنها من دعم التمويل الذاتي لأنشطتها المختلفة، لذا جاءت هذه الصعوبة بأقل درجة موافقة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما التوجهات المستقبلية التي تحسن الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية؟

من خلال الإطار النظري تم الإجابة على هذا السؤال، حيث تبين أن هناك عدد من المقترحات التي تهدف لتوفير بدائل لتمويل التعليم في الجامعات المستقلة، والتي من بينها المقترحات التالية (الشويعر، 2021):

1. اتباع النظام المختلط في تمويل التعليم في الجامعات المستقلة، وهو يعتمد على تمويل الدولة وجزء من التمويل يقوم به عدد من الأفراد والمؤسسات في المملكة كما هو معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية.
2. تفعيل نظام الجامعة المنتجة المستثمرة، للاستفادة من منتجاتها وخدماتها في تمويل التعليم الجامعي.
3. الاستفادة من منشآت الجامعة من ملاعب ومسارح واستثمارها من خلال تأجيرها في المناسبات للقطاع الخاص، مقابل مبلغ مالي، أو من خلال تمويل إنشائها في الجامعات من قبل المستثمرين.
4. منح إدارات الجامعات الصلاحيات المناسبة التي تمكنهم من إيجاد مصادر لتمويل التعليم العالي في جامعات المملكة العربية السعودية.
5. تفعيل الأوقاف والتبرعات من المجتمع المحلي لدعم وتمويل التعليم في الجامعات المستقلة.
6. تفعيل الشركات بين الجامعات المستقلة ومؤسسات المجتمع المهتمة بدعم وتمويل التعليم العام بالجامعات المستقلة من خلال ما تقدمه من تبرعات مالية أو من توفير أجهزة ووسائل التعليم المختلفة.
7. استغلال ممتلكات الجامعات المستقلة الخارجية والداخلية في وضع الإعلانات المدفوعة الأجر من أصحاب المصلحة.



8. تفعيل أنشطة استثمارية باستغلال مرافق الجامعات المستقلة بعد انتهاء اليوم التعليمي أو في الإجازات الفصلية.
9. توفير آلات للبيع الذاتي، والاستفادة منها في تسويق المنتجات لطلاب الجامعات المستقلة، والحصول على عائد مالي مقبول منها.

توصيات الدراسة:

- في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج، يمكن وضع التوصيات التالية:
1. على الجامعات أن تضع خطط استراتيجية لتحسن الوقف التعليمي كمصدر بديل ومستدام لتمويل التعليم العالي في الجامعات السعودية.
 2. تدريب وتأهيل العاملين في إدارات الوقف التعليمي لتمكينهم من التسويق واستقطاب الأوقاف التعليمية للجامعة، وتزويدهم قلة بالخبرات والتوجهات الجديدة لاستقطاب الأوقاف التعليمية للجامعات السعودية.
 3. عمل حملات توعية لمؤسسات المجتمع تهدف إلى تعريفهم بأهمية الوقف التعليمي ودوره في خدمة المجتمع السعودي، ودوره في تعزيز قدرات الجامعة على تقديم خدمات متميزة للمستفيدين منها.
 4. وضع هيكل تنظيمي مرن لإدارات الأوقاف في الجامعات السعودية تساعدهم للاستجابة السريعة للحد من المركزية في إدارة شؤون الأوقاف التعليمية بالجامعات السعودية.

المراجع

1. الأحمري، إلهام. (2020). الاحتياجات التنموية لاستقلال الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود.
2. باجودة، ندى. (2020). رؤية مستقبلية لدعم استقلالية الجامعات السعودية وتطوير قدراتها على تنويع مصادر تمويلها في ضوء بعض التجارب العالمية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.
3. الثبيتي، خالد. (2010). التوجهات المستقبلية للأبحاث العلمية في الإدارة التربوية. مجلة رسالة الخليج العربي. 139. 36-15.
4. جمعة، السيد. (2020) التمويل المستدام للتعليم الجامعي، الآليات والخيارات. مجلة كلية التربية لجامعة بور سعيد، 1(31)، 58-91.
5. الجهني، حنان. (2016). دور أوقاف الجامعات السعودية في دعم بناء مجتمع المعرفة من وجهة نظر قيادات الوقف فيها، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين، 17(4)، 113-150.
6. الجهني، فيصل. (2022). تنويع مصادر تمويل التعليم في ضوء توجهات رؤية المملكة 2030- دراسة تحليلية. مجلة التربية بجامعة الأزهر. 3(193)، 627-642.
7. حسنين، منال. (2020). تأثير القيادات الجامعية في دعم ثقافة البحوث العلمية بجامعة الإسكندرية. "دراسة ميدانية في القطاع الطبي". دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية بجامعة الزقازيق، 2(107)، 141-115.
8. الحضرمي، أحمد والراشدي، سعيد والوهيبي، إبراهيم والريمي، يوسف. (2023). وقع الوقف في تمويل التعليم بسلطنة عمان وتحدياته، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، 10(2)، 169-180.
9. الخليوي، أبرار والعريفي، أحلام والسالم، جنان والتويجري، فاطمة. (2021). بدائل مقترحة لتمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. المجلة التربوية لكلية التربية بجامعة سوهاج، 1(8)، 84-124.
10. سعدي، رندة وبوعنان، نور الدين. (2019). تجربة المملكة العربية السعودية في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي من خلال الكراسي البحثية. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 1(3)، 122-146.
11. الشنفي، علي. (2018). بدائل مقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، 10(2)، 70-90.
12. الشويعر، عبيد. (2021). بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. دراسة مقارنة. مجلة العلوم التربوية، 2(28)، 309-379.



13. الصلوي، محمود. (2021). تبني الجامعة البيضاء إنموذج الجامعة المنتجة لتتبع وتنمية مصادر التمويل وتطوير خدماتها وتعزيز استدامتها، مجلة الجامعة البيضاء، 3(2)، 558-586.
14. العساف، صالح (2012م). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. ط2. الرياض. دار الزهراء.
15. عز الدين، حليلة. (2020). التمويل الذاتي للتعليم العالي الجامعة المنتجة نموذجا مقترحا. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية. 8(2)، 389-405.
16. عمران، سرمد عبد الجبار. (2018). استراتيجية مقترحة لتسويق نتائج البحث العلمي العراقية: دراسة ميدانية. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، الجامعة الإسلامية، 1(45)، 273 - 332.
17. الغامدي، أزهار. (2020). تسويق الخدمات البحثية في الجامعات الأهلية بمدينة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشرق العربي.
18. الفايز، هيلة. (2023). سيناريوهات مستقبلية لتسويق البحث العلمي في الجامعات السعودية. مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، 1(47)، 373-426.
19. فشتول، سارة. (2024). الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية والتعليمية تصور مقترح وقف الجامعة الأسمرية الإسلامية. مجلة الشريعة والقانون، 5(1)، 2150-241.
20. الماجد، ابتسام بنت حمد (2018). تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، السعودية، 6(26)، 30-52.
21. المالكي، عبد الله. (2013). بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية، المجلة السعودية للتعليم العالي، مجلة علمية متخصصة، 1(10)، 1-23.
22. مجلس شؤون الجامعات. (2020). نظم الجامعات، الرياض: الأمانة العامة، مجلس شؤون الجامعات.
23. نصير، نجوى والإبراهيم، عدنان. (2018). تصور مقترح لتفعيل الوقف التعليمي في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية. مجلة دراسات العلوم التربوية، 4(4)، 302-313
24. وثيقة رؤية المملكة 2030. تم استرجاعه من موقع الرؤية بتاريخ 2023/12/2م: <http://vision2030.gov.sa>
25. Blume-Kohout, M. E., Kumar, K. B., & Sood, N. (2014). University R & D funding strategies in a changing federal funding environment. Science and Public Policy, scu.54.
26. Grant, K, & Drakich . (2010). The Canada Research Chairs Program: the good, the bad, and the ugly, Higher Education, 21-42.
27. Hans, Peter. (2021). The Economics of Big Science Essays by Leading Scientists and Policymakers. Panagiotis Charitos Experimental Physics Department CERN. Geneva, Switzerland. <https://doi.org/10.1007/978-3-030-52391-6> This book is an open access publication.
28. Leal. W, Maria. B, Kovaleva. M and Fudjumdjum. H. (202): Sustainability practices at private universities: a state-of-the-art assessment, International Journal of Sustainable Development and the Global Environment, ISSN: (Print) (Online) Journal homepage: <https://www.tandfonline.com/loi/tsdw>, pp 1-14.
29. Miri, Fatemeh, Delgshaei. Yalda and Mahmoudi, Amir. (2020). Providing a Model of Strategic Intelligence of Managers of Education Districts of Tehran with a Theoretical Data-Based Approach. Journal of Islamic Lifestyle Centeredon Health, Vol. 4, No. 3, 139-150.
30. Victoria. S, Evelyn. N and Lorcan. C. (2021). Investing in health R&D: where we are, what limits us, and how to make progress in Africa. BMJ Glob Health: first published on 4 March 2019. Downloaded from <http://gh.bmj.com/> on August 27, 2021, by guest.